مجلة إشكالات في اللغة والأدب — مجلد: 11 عدد: 1 السنة: 2022
ص: 970 - 981 — E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

مصطلح الإضافة من التداخل إلى الاختصاص بمفهوم التركيب الإضافي

The term of Genitive from overlap to specialization with the concept of Genitive Construction

محمّد شيخي [1] / [*] Mohamed Chikhi [1]

عيسى طيبي [2] / Aissa Taibi [2]

مخبر قضايا الأدب المغاربي

جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، (الجزائر)

Akli Mohand Oulhadj University , Bouira, (Algeria)

m.chikhi@univ-bouira.dz [1] / a.taibi@univ-bouira.dz [2]

تاريخ الإرسال: 2021/06/29	تاريخ القبول: 2021/09/04	تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص البحث

تحاول هذه الدّراسة التأريخ لمصطلح الإضافة، ورصد تطوّره من التداخل و الدّلالة على أكثر من مفهوم نحويّ إلى الاختصاص بالدّلالة على مفهوم التّركيب الإضافيّ، وذلك من خلال ذكر المفاهيم التي كان يُحيل إليها عند النّحاة الأوائل، وبيان بدايات تخصّصه، واختلاف النّحاة في إطلاقهم له بين آخذ للاصطلاح الجديد له، ووفيّ للاصطلاح القديم،وذلك قبل أن يتوحّد إطلاقه عند جميع النّحاة على مفهوم التركيب الإضافي.

الكلمات المفتاح : مصطلح الإضافة، التداخل، تطوّر المصطلح، تخصّص المصطلح، التركيب الإضافيّ.

Abstract :

This study attempts to record the term genitive and monitor its development from overlap and connotation of more than one grammatical concept to specialisation, by indicating the concept of genitive construction, by mentioning the concepts that the term used to refer to early grammarians , and showing the beginnings of its specialization; and the difference of grammarians in clarifying the supporters of the new term, and the proponents of the old one, before the unification of all grammarians on the concept of genitive construction.

Keywords: Genitive, overlap, development of the term, specialization of the term, genitive construction.

[*] محمّد شيخي: m.chikhi@univ-bouira.dz

مقدمة:

من المعلوم أنّ المصطلحات هي كلمات موجودة في اللّغة أصالة، ثمّ يأخذها أهل فنّ من الفنون ليدلّوا بها على مفهوم من مفاهيم ذلك الفنّ، وكثيرا ما تكون الكلمة في وضعها اللّغوي الأوّل أوسع منها دلالة في مفهومها المصطلح عليه، وقد توجد داخل الفنّ الواحد مفاهيم تشارك مصطلحا ما في العلّة التي أخذ منها تسميته من اللغة، فيُصْطَلَح عليها بنفس ما اصْطُلِح عليه، وهذا من أهمّ أسباب تداخل المصطلحات.

و النّحو العربي- كغيره من العلوم- لم يسلم من هذا التداخل، إلاّ أنّ فيه مصطلحات بقيت متداخلة رغم نضوج علم النّحو واستقرار مصطلحاته، وهذا مع كونه قليلا في النّحو إلا أنّه موجود، وهناك مصطلحات نحويّة كانت متداخلة في البداية، ولكنّها لم تلبث أن استقلّت وتخلّصت للدّلالة على مفهوم نحويّ واحد، ومن هذه المصطلحات مصطلح الإضافة الذي تتبّعنا إطلاقات النّحاة له من لدن سيبويه إلى نحاة العصور المتأخّرة لنجيب عن التساؤلات الآتية التي تحوم حوله: ما المفاهيم التي كان يحيل إليها مصطلح الإضافة قبل أن يتخصّص؟ وما معالم وأسباب تخصّصه؟ ومَن النّحاة الذين أسهموا في هذا التّخصيص؟

مصطلح الإضافة:

لقد كان مصطلح الإضافة عند القدماء يُطلق على مفهومين أحدهما نحويٌّ يشمل إضافة الاسم إلى الاسم بلا حرف جرّ يتوسّطهما، وإضافة الاسم إلى الاسم بواسطة حرف جرٍّ، وثانيهما صرفيٌّ لا علاقة له بالإضافة النحويَّة.

1-المفهوم الأوّل لمصطلح الإضافة عند القدماء:

وهو مفهوم نحويٌّ واسع شامل لجرِّ الاسم بالحرف وجرِّ الاسم بالاسم، فكان القدماء إذا أطلقوا مصطلح الإضافة أرادوا به كِلا قسمي الاسم المجرور، وعلى ذلك قولُ سيبويه (ت180هـ) في الكتاب:"والجرُّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا،فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيد ويا لبكر..."[1]

فقد عدّ سيبويه الاسم المجرور بالحرف مضافا إليه، وكان يُسَمِّي الحروف الجارَّة حروف الجرّ تارة وحروف الإضافة تارة أخرى، ومن أمثلة تسميته لها بحروف الإضافة قوله في الكتاب:"...و إنّما فصل هذا

أنّها أفعال تُوصل بحروف الإضافة فتقول اخترت فلانا من الرجال، وسمّيته بفلان..."[2]، و قال:"...فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة"[3].

وسبب تسمية سيبويه لحروف الجرّ بحروف الإضافة أنّها أدوات يضاف بها ما قبلها إلى ما بعدها، فـ "إذا قلت: مررت بزيد، فإنّما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبد الله، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن..."[4]

وقد جرى المبرّد (ت285هـ) على اصطلاح سيبويه الموسّع لمفهوم الإضافة فقال في المقتضب:"الإضافة وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جرّ، ومنها ما تضيف إليه اسما مثله، وأمّا حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها: فمن، وإلى، وربّ، وفي والكاف الزائدة، والباء الزائدة، واللّام الزائدة..."[5].فسَمَّى الاسم المجرور بحرف الجرّ مضافا إليه، و سمَّى حروف الجر حروف الإضافة.

ومع بداية القرن الرابع الهجري بدأ مصطلح الإضافة يتخصّص عند النّحاة ليدلّ على أحد ضربي الجرّ، وهو جرّ اسم باسم مثله، وهذا ما نراه جليّا في قول ابن السرّاج (ت316هـ) في الأصول: "الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جرّ، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه"[6] فأخرج الاسم المجرور بحرف جرّ من مُسَمَّى الإضافة، وخَصّ الإضافة بانجرار اسم بمثله.

ومشى "أبو علي الفارسيّ" (ت377هـ) وتلميذه ابن جنّي(ت 392هـ) على اصطلاح ابن السرّاج في إخراج المجرور بالحرف من مُسمَّى الإضافة حيث قال الفارسيّ في الإيضاح العضدي:"الأسماء المجرورة على ضربين: ضرب يَنْجَرُّ بحرف جرّ، وضرب يَنْجَرُّ بإضافة اسم مثله إليه"[7].

وقال ابن جنّي في اللّمع في باب الإضافة:"وهي في الكلام على ضربين:أحدهما ضمُّ الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، والآخر ضمُّ اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من ..."[8]

فمَيَّز الفارسيُّ بين الأسماء المجرورة بالحروف والمجرورة بالإضافة، وجعل ابن جنّي الأسماء المجرورة بالإضافة ضربين ليس من ضمنهما الأسماء المجرورة بالحروف.

وممَّا يدلُّ على أنَّ مصطلح الإضافة الموسّع الذي يشمل الجرّ بالحرف أصبح أقلَّ تداولا عند نحاة القرن الرابع الهجري قول أبي سعيد السّيرافي (ت 368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه:"جعل سيبويه المجرور بحرف أو بإضافة اسم إليه كلَّه مضافا"[9].

ويُفهم من كلام السيرافيّ أنّ المضاف عند غير سيبويه أَخصُّ منه عند سيبويه، وكأنَّ سيبويه قد انفرد بهذا التوسيع لمفهوم الإضافة عن سائر النّحاة.

على أنّ بعض النحاة الذين أتوا بعد ابن السرّاج بقُوا على اصطلاح سيبويه الموسّع لمفهوم الإضافة مثل الزجاجيّ (ت 340هـ) الذي قال في الجمل:"اعلم أنّ الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاصٌّ بالأسماء، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء ليست بظروف ولا حروف"[10]

وكذلك الزّمخشري (ت 538هـ) الذي قال في المفصّل:"لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة وهي المقتضية للجرّ ...في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، و خاتم فضة"[11]

وتبعه ابن يعيش (ت 643هـ) في ذلك حيث قال في شرح المفصّل:" فالجرُّ إنّما يكون بالإضافة ... والعامل هو حرف الجرّ أو تقديره، فحرف الجر نحو: من، وإلى، وعن، وعلى، ونحوها من حروف الإضافة"[12] فسَمَّى حروف الجرِّ حروف الإضافة فضلا عن إدخاله للجرِّ بها في مُسَمَّى الإضافة تبعا للزمخشري.

وكما تبع ابن يعيش الزّمخشري في إدخاله المجرور بالحرف في مُسَمَّى الإضافة تابع ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت 688هـ) الزجاجيّ في ذلك عندما قال في شرح الجمل:" فقولهم حروف الجرّ وحروف الإضافة سواء،لأنَّ الجرّ هو الإضافة"[13].

وممَّن أدخلوا الاسم المجرور بالحرف في مُسَمَّى الإضافة ابن الحاجب (ت 646هـ) الذي قال في الكافية:"المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا أو تقديرا مرادا"[14] فسَمَّى كُلاً من المجرور بالحرف والمجرور بالاسم مضافا إليه.

واستعمال هؤلاء النحاة للاصطلاح القديم الموسّع للإضافة لا يعني عدم تخَصُّصِ مفهومه، ذلك أنّ الزجاجيّ (ت 340هـ) من معاصريّ ابن السرّاج (ت 316هـ) الذي يعدّ أوّل من وصلنا استعماله لمصطلح الإضافة بمفهومه الضيِّق، وقد كان هذا المفهوم وقت تأليف الزجاجي للجمل في بداية ظهوره ولم يلق الرواج والذيوع الذي لقِيَه بعد القرن الرابع الهجري.

وأمّا الزّمخشري فمع أنّه من نحاة القرن السادس الهجريّ إلاّ أنّه أدخل المجرور بالحرف في مُسَمَّى الإضافة –على اصطلاح سيبويه– ولعلّ السبب في ذلك هو مذهبه المتمثِّل في كون عامل الجرّ في المضاف إليه هو حرف الجرّ المقدّر، ويدلّ على ذلك قوله في المفصّل:"...والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمّ وهو حرف الجرّ أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم

فضة"[15]،وحيث إنّه يرى أنَّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو نفسه عامل الجرّ في الاسم المجرور بالحرف غير أنّه مقدر في الأوّل ظاهر في الثاني –حيث إنّه يرى ذلك– جمع كل ذلك في باب الإضافة.

وقد يكون التجوّز والتوسّع في اللفظ هو الحامل للزّمخشري على إدخال المجرور بالحرف في باب الإضافة، ويُرَشِّح هذا قوله في كتابه الآخر "الأنموذج في النحو":"المجرورات على ضربين: مجرور بالإضافة، ومجرور بحرف الجرّ كقولك: غلام زيد، وسرت من البصرة إلى الكوفة"[16]فجعل المجرور بالحرف قسيما للمجرور بالإضافة لا قِسما منه، والذي سَوّغ هذا التجوز هو أن الدّلالة اللغوية للإضافة تشمل القسمين.

وأمّا ابن يعيش فإنّه على مذهب الزّمخشريّ في كون عامل الجرّ في المضاف إليه هو حرف جرٍّ مقدّر[17]، وقد بَيّنا أنَّ لازم هذا القول إدخالُ المجرور بالحرف في مُسَمَّى الإضافة، وقَرْنُ القسمين في باب واحد.

وإلاّ يكن هذا هو سببَ اعتماده الاصطلاح القديم لمفهوم الإضافة فسبب ذلك هو التجَوُّز والأخذ بالمدلول اللغويّ الواسع لكلمة الإضافة، خاصّة وأنّه يقول في شرح المفصّل:"وإنّما قيل لها حروف الإضافة لأنّها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم"[18]، فعلَّلَ تسمية حروف الجرّ بحروف الإضافة بالمدلول اللغويّ لكلمة الإضافة.

وممّا يؤيِّد كون ابن يعيش قد أطلق مصطلح الإضافة بمفهومه الموسّع على سبيل التوسُّع والتجوُّز لا على سبيل الحقيقة قوله في شرح المفصّل في باب النسبة:"وذلك أنّك في الإضافة تذكر الاسمين، وتضيف أحدهما إلى الآخر، نحو غلام زيد وصاحب عمرو"[19]، فحصر مصطلح الإضافة في إضافة الاسم إلى الاسم على ما استقرّ عليه الاصطلاح عند النّحاة.

وأمّا ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت 688هـ) فإنّه يُضَعِّف الرأي القائل بأنّ العامل في المضاف إليه هو حرف الجرّ، ويُصَرِّح أنّه مردود عند المحققين من أهل هذه الصنعة[20] ومع هذا فإنّه يسمِّي حروف الجرّ بحروف الإضافة ويقول بأنّ الجرَّ هو الإضافة، وبأنّ الإضافة ضربان أحدهما إضافة الفعل إلى الاسم بواسطة حرف[21].ولعلَّه فعل هذا متابعة لصاحب الكتاب الذي يشرحه، ومُشاكلةً لاصطلاحه مُتَّكئا على شمول المعنى اللغويّ لكلمة الإضافة لقسميّ الاسم المجرور.

وأمّا ابن الحاجب (ت 646هـ) القائل:"والمضاف إليه كلُّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ لفظا أو تقديرا مرادا"[22]فقد علَّق معاصره وشارح كتابه رضي الدين الإسترآبادي (ت 688 هـ) على كلامه قائلا: " بنى الأمر أوّلا على أنّ المجرور بحرف جرّ ظاهر مضاف إليه، وقد سمّاه سيبويه أيضا مضافا

إليه لكنّه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنّه إذا أُطلِق لفظ المضاف إليه أُريد به ما انجرَّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأوّل للإضافة"[23]، ثمّ أومأ إلى العِلَّة التي جعلت ابن الحاجب يُخالف الاصطلاح المشهور للمضاف إليه عند النحاة بقوله: "وأمّا من حيث اللغة فلا شكّ أنّ زيدا في مررت بزيد مضافٌ إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجرّ"[24].

وبعد "ابن الحاجب" الذي شذَّ عن الاصطلاح المشتهر في عصره لمفهوم الإضافة –كما قال الرضيّ– تواتر استعمال النّحاة لمصطلح الإضافة بمفهومه الضَيِّق، حيث لم يَرِد في كتبهم إلا للدّلالة على انجرار الاسم بالاسم وهو ما صار يُعرف عند النّحاة بالمركّب الإضافي أو التركيب الإضافي، وأمّا المجرور بالحرف فقد خرج من مفهوم الإضافة واستقلّ بمفهومه الخاصّ.

وقبل الانتقال إلى المفهوم الثاني لمصطلح الإضافة تجدر الإشارة إلى أمر مُهِمٍّ ذكره الشاطبيّ (ت790هـ) في شرحه لباب الإضافة من الألفيّة حيث قال :"أمّا الأقدمون فاسم الإضافة عندهم يطلق بعموم وخصوص فيُطلق بعموم على كلا القسمين، ويُطلق بخصوص على هذا الثاني"[25]فبيّن أنّ القدماء كانوا مع إطلاقهم لمصطلح الإضافة على الاسم المجرور عموما، يطلقون المصطلح إطلاقا خاصًّا على المجرور بالاسم.

ويمكن أن نُمثِّل لذلك بقول سيبويه:" ... من قِبَل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ... وإنّما هو بدل من التنوين"[26].

فسيبويه لم يرد في إطلاقه للمضاف والمضاف إليه في هذه الفقرة الاسم المجرور بالحرف وإنّما أراد الاسم المجرور باسم آخر يُضَمُّ إليه، وذلك لقرينتين:

الأولى: أنّ الاسم المجرور بحرف الجرّ لا يكون مع الاسم الذي قبل حرف الجرّ بمنزله اسم واحد، ففي قولك المصحف في المسجد لا يمكن أن يكون المصحف والمسجد بمنزلة اسم واحد لا في اللفظ ولا في المعنى، وهذا بخلاف قولك كتاب النحو الذي حَلَّ فيه الاسم الثاني مَحَلّ التنوين من الاسم الأول، فكانا كالاسم الواحد في اللّفظ، وأحالا إلى شيء واحد في الخارج، فكانا كالاسم الواحد في المعنى.

الثانية: أنَّ سيبويه قال في آخر هذه الفقرة "وإنَّما هو بدل من التنوين" والمعلوم أن الاسم الذي يوصل معناه إلى اسم آخر بواسطة حرف جرٍّ لا يحذف تنوينه، فلم يبق إلا الاسم الذي يُجرُّ باسم آخر يضمُّ إليه.

وعلى هذا أيضا يمكن حمل ما ثبت عن الزمخشري وابن يعيش من إطلاق الإضافة على ما يشمل قسمي المجرور تارة، وعلى الاسم المجرور بالاسم تارة أخرى.

ومن هنا نُدرك أنَّ تمييز سيبويه-أحيانا-لأحد قسميّ الجرّ بمصطلح الإضافة كان هو التمهيدَ لاستقلال ذلك القسم المميَّز، واستئثاره بالمصطلح العام الذي يشمله مع قسيمه، ذلك أنّه إذا وُجِد قسمان لشيء ما وخصصنا أحدهما بالاسم العام الذي يجمعهما، فإنّ ذلك يتضمَّن اعترافا بأنَّ القسم الذي خصصناه أولى بذلك الاسم العام من قسيمه، وأمكن منه في المعنى الذي يجمعهما تحت ذلك الاسم.

2-المفهوم الثاني لمصطلح الإضافة عند القدماء:

المفهوم الثاني لمصطلَح الإضافة عد الأقدمين هو مصطلح صرفيٌّ يرادف "النسبة" أو "النسب" الذي هو:"إلحاق ياء مُشدّدة في آخر الاسم لتَدُلّ على نسبته إلى المجرد منها نحو: يمنيّ نسبة إلى يمن، ومغربيّ نسبة إلى مغرب"[27].

لقد أطلق سيبويه مصطلح الإضافة على النِّسبة حيث قال في الكتاب: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة"[28]وترجمته للباب-بالإضافة- وشرحه لَهُ بـ -النسبة- يَدلُّ على أمرين:

الأوّل: أنّه جعل مصطلح الإضافة أصلا في الدّلالة على مفهوم النسبة -المتعارف عليه الآن- وجعل مصطلح النسبة ثانويًّا في الدلالة عليه، ويؤكِّد هذا قوله بعد: "اعلم أنَّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة"[29]فاستعمل مصطلح الإضافة في شرح الباب دون النسبة.

الثاني: أنّ تفسيره للإضافة بالنسبة دليل على استشعاره لِلَّبس الذي قد يحصل في فهمها، بسبب تداخل المصطلح الذي يدلّ على مفهومين متباينين عنده.

وقد صنع "المبَرِّد" (ت285هـ) مثل صنيع سيبويه فقال:"هذا باب الإضافة هو باب النسب"[30]ويلزم عن هذه الترجمة ما ذكرنا أنّه يلزم عن ترجمة سيبويه.

ثمّ أتى أبو بكر ابن السّرّاج (ت 316هـ) الذي قال في الأصول:"ذكر النسب وهو أن يضيف الاسم إلى رجل أو بلد أو حي أو قبيلة ..."[31] فعنون الباب بالنّسب مخالفا لسيبويه والمبرِّد، واستغنى عن تفسير العنوان لما كان مصطلح النسب خاصًّا بمفهوم هذا الباب، ومع أنّه استأنف شرح الباب مستعملا

الفعل " يضيف " المشتق من مصطلح "الإضافة" إلا أن صنيعه يُعَدُّ تمهيدا لاستقلال مصطلح "النسب" أو "النسبة" بالمفهوم الصرفيّ المتعارف عليه الآن.

وبعد ابن السرّاج أتى الزجاجيّ (ت340هـ) الذي عبَّر عن هذا المفهوم بالنّسب، دون الإضافة حيث قال: "باب النسب: إذا نسبت رجلا إلى أبٍ أو أمٍّ أو بلد ... والنسب في كلام العرب على ضربين..."[32].وعلى هذا جرى في كُلِّ الباب، وبهذا يكون أوّل من أخرج مصطلح الإضافة من الدّلالة على مفهوم النسب.

وجرى على ذلك من أتى بعده من النّحاة إلاّ من شذّ منهم كأبي علي الفارسي (ت377هـ) الذي زاوج في تعبيره عن مفهوم النّسب بين مصطلح النّسب، ومصطلح الإضافة[33]على غرار سيبويه.

وكذلك "ابن عصفور" (ت669هـ) الذي حكى في شرحه لجمل "الزجاجي" اختلاف النحاة في تسمية الباب بين النسب والإضافة، وعدّ اسم الإضافة هو: "الصحيح لأنّ الإضافة أعمُّ من النّسب، لأنّ النّسب في العرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده... والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد"[34]فرجّح مصطلح الإضافة على مصطلح النّسب، لكون الإضافة تَصْدُق على كل عزو في عرف الناس، بخلاف النّسب الذي يختص بِعَزو الإنسان إلى آبائه وأجداده، وزعم أن تسمية هذا المفهوم إضافة "أجود من تسميته نسبا"[35]لهذا السبب.

غير أنّ تفضيل ابن عصفور لمصطلح الإضافة على مصطلح النّسب في الدّلالة على مفهوم النسب المتعارف عليه الآن غير وجيه للأسباب الآتية:

أوّلا: الدّلالة اللغويّة لكثير من المصطلحات النّحوية على المفاهيم التي تحيل إليها أغلبيّة وليست كليّة، وكونها كذلك يعني أنّها لا تصدق دائما على مفهومها، مثل مصطلح الفاعل الذي غالبا ما يكون فاعلا في الحقيقة، ولكنّنا قد نجد فاعلا في الإعراب لم يباشر الفعل، نحو قولنا: "تمزّقت الورقة"، والتّعبير بمصطلح النّسب على مفهوم النّسب جائز من باب أولى، لأنّ مخالفة المصطلح لدلالة الكلمة العرفيّة أيسر من مخالفته لدلالتها اللغويّة.

ثانيا: من النّحاة من رجّح مصطلح "النّسب" على مصطلح الإضافة في الدّلالة على مفهوم النّسب انطلاقا من المعنى العرفيّ للإضافة محتجا بأنّ"الإضافة تَعُمُّ إضافة الخبر إلى المخبر عنه وغير ذلك، فالنّسب أخصُّ بهذا الباب. "[36]

ثالثا: أنّ مصطلح الإضافة يُحيل إلى مفهوم آخر في نفس العلم[37] و"استخدام الكلمة العربية الواحدة لمفهومين مختلفين يقلّل من درجة الوضوح، ويؤدّي في حالات كثيرة إلى اللّبس والغموض"[38]، فإذا اجتمع المفهومان في جملة واحدة، كما في مبحث النّسب إلى المضاف، وعبَّرنا عنهما بمصطلح الإضافة، أحدث ذلك لبسًا في المعنى، وركاكة في العبارة.

ثُمّ إنّ ابن عصفور الذي فضّل مصطلح الإضافة في الفقرة الأولى من شرحه لباب النّسب من الجمل لم يستعمل في شرحه للباب إلاّ مصطلح النّسب[39]، وكذلك فعل في كتابه المقَرّب حيث استعمل مصطلح النسب من العنوان إلى نهاية الباب، غير مُعَرِّجٍ على مصطلح الإضافة[40].

واستعماله لمصطلح النسب الذي يُخَطِّئُه بمفهوم قوله عن مصطلح الإضافة "وهو الصحيح" يُفَسَّر بأحد أمرين:

إمّا أنّه يقرّ بأنّ مصطلح النسب أولى وأصحُّ في الاستعمال من مصطلح الإضافة، وفَضَّل الثاني على الأول تحاملا على الزجاجيّ كما هي عادة بعض الشُرَّاح في تَعَقُّب أصحاب الكتب التي يشرحونها.

وإمّا أنّه يرى بأنّ مصطلح الإضافة هو الصحيح –كما صرّح– ولكنّه ترك استعماله موافقة لسائر النّحاة الذين اقتصروا بعد القرن الرابع الهجري على استعمال مصطلح النسب دون مصطلح الإضافة للدلالة على مفهوم النّسبة.

خاتمة:

بعد هذه الجولة مع مصطلح الإضافة يمكن أن نلخّص تطوُّر هذا المصطلح في النّقاط الآتية:

–كان مصطلح الإضافة يحيل إلى مفهومين عند القدماء أحدهما نحويّ واسع يشمل جرّ الاسم بضمِّ اسم آخر إليه، وجرّ الاسم بالحرف، والآخر صرفيٌّ يُرادف مفهوم النّسبة.

–بحلول القرن الرّابع الهجريّ عبَّر ابن السّرّاج بالإضافة عن انجرار الاسم بضمّ اسم آخر إليه مُخْرِجا الاسمَ المجرور بالحرف من مفهومها، وعبَّر الزجاجيّ عن مفهوم النّسب بمصطلح النّسب غير مُزْوِجٍ له بمصطلح الإضافة كما صنع من قبله.

–تقبّل أكثر النّحاة إفراغ ابن السّرّاج والزجّاجيّ لمصطلح الإضافة من الدّلالة على مفهوم جرِّ الاسم بالحرف، والدلالة على مفهوم النّسبة، نفورا من التّداخل والغموض، ونزوعا إلى الدِّقّة والوضوح.

–عبّر بعض النّحاة الذين أتوا بعد القرن الرابع الهجريّ بمصطلح الإضافة عن مفهوم انجرار الاسم بالحرف ومفهوم النّسبة على غرار القدماء، إمّا على المجاز، وإمّا على الحقيقة مدفوعين ببعض الأسباب كالتأثُّر بنظريّة العامل، أو شِدّة المتابعة لاصطلاح القدماء.

– لم يَخُل وفاء بعض النّحاة للاستعمال الموسّع القديم لمصطلح الإضافة دون تَخَصُّصِه، فلم يلبث مفهوم النّسبة، وجرُّ الاسم بحرف الجرِّ أن خرجا من مفهوم الإضافة، إلى أن استقرّ مصطلح الإضافة وتَوَحَّد إطلاقه عند جميع النحاة على جَرِّ الاسم بضم اسم آخر إليه، وهو ما عُرِف عندهم بعدُ بـ: "بالتّركيب الإضافيّ".

هوامش :

[1]– سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، سنة 1988م، ج1، ص419.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص38.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص38.

[4]- المصدر السابق، ج1، ص421.

[5]- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، سنة 1994م، ج4، ص136.

[6]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، سنة 1996م، ج1، ص804.

[7]- الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، سنة 1969، ج2، ص251.

[8]- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان (د ط)، سنة 1988م، ص64.

[9]- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، سنة 2012م، مج2، ص309.

[10]- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، سنة 1984م، القسم2، ص60.

[11]- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، سنة 1993م، ص113.

[12]- ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2001م، ج2، ص123.

[13]- ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، سنة 1986م، ج2، ص838.

[14]- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري، الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص28.

[15]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص113.

[16]- الزمخشري، محمود بن عمر، الأنموذج في النحو، تحقيق سامي بن حمد المنصور، ط1، سنة 1999م، ص19.

[17]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص123.

[18]- المرجع نفسه، ج3، الصفحة نفسها.

[19]- المرجع نفسه، ج3، ص438.

[20]- ينظر ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل، ج2، ص886.

[21]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص838.

[22]- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ص28.

[23]- الاسترآبادي، رضى الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط1، سنة 1993م، القسم1، مج2، ص874.

[24]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[25]- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د.عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، سنة 2007م، ج4، ص1.

[26]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص226.

[27]- اللبدي، د.محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، سنة 1985، ص222.

[28]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص335.

[29]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[30]- المبرد، المقتضب، ج3، ص133.

[31]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص63.

[32]- الزجاجي، الجمل في النحو، القسم2، ص252.

[33]- ينظر: الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق د.محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، سنة 1985م، ج2، ص765 وما بعدها.

[34]- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز السعار، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1998م، ج2، ص453.

[35]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[36]- ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ط1، سنة 1984م، ج3، ص351.

[37]- على اعتبار أنّ الصرف عند الأقدمين كان تابعا لعلم النحو، وحتى في عصرنا هذا ألفت مؤلفات نحوية تضم المباحث الصرفية، على غرار النحو الوافي لعباس حسن.

[38]- حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، (د.ط)، (ت.د)، ص229.

[39]- ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص453-469.

[40]- ينظر ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، سنة 1972، ج2، ص54.